ملتقى نجلاء النقي عقد مؤتمراً صحافياً لعدد منهم لعرض برامجهم الانتخابية

مرشحو البلدي: المجلس دوره فني ويجب ألا ينجر وراء اللعبة السياسية

المتحدثون خلال المؤتمر الصحافي

■ الفارسي: أهالي منطقة مشرف يعانون من تكدس العزاب بين العوائل ولا بد من إيجاد حلول لقضاياهم

لقطة جماعية للمشاركين في المؤتمر

■ العنزي: على مجلس الوزراء سحب قانون الانتخابات الحالي وإصدار آخر جديد

كتب فارس العبدان

قال مرشح الدائرة الرابعة أحمد الفارسي إن بلدية الكويت تعاني من انتشار الفساد بشكل كبير، مشيراً لوجود قياديي في المجلس البلدي يخترق القانون لمصالحه الشخصية.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في ملتقى نجلاء النقي لعرض البرامج الانتخابية لعدد من مرشحي المجلس البلدي.

وأضاف أن من المشاكل الأخرى التي تعاني منها البلدية هي الفساد المنتشر في العقارات السكنية و الاستثمارية خاصة الاستثمارية التجارية حيث يتم إيصال التيار الكهربائي ثم تتم المخالفة بالعقار وذلك لرفع دخل العقار ومن ثم ترتفع قيمته ويتم عرضه للبيع، متسائلا كيف تمت عملية البيع لقعار مخالف إلا بفساد البلدية وإصدار الشهادات بأن العقار غير مخالف بمقابل مادي، لافتا إلى وجود عدة حلول منها تطبيق رسوم على المتر المخالف و تحصيل قيمة هذه الرسوم للدولة لاستثمارها بمشاريع تعود بالفائدة على المواطن والدولة.

وأشار إلى أن أهالي منطقة مشرف يعانون من تكدس العزاب بين العوائل بشكل غير طبيعي و من فتح محلات الخياطة و غيرها داخل المنازل، كما أن الساحات الترابية المهملة تتكدس فيها الأنقاض و السيارات والتعديات، والأهم من ذلك الجامعات الخاصة و المؤسسات الموجود داخل مشرف تسبب ازدحام مروري، مشددا على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لمعاناة أهالي مشرف.

من جانبه، أكد مرشح الدائرة السابعة يحيى العنزي أن على المجلس البلدي أن يبقى مجلس فني لا علاقة له بالسياسة و عليه أن لا ينجر وراء اللعبة السياسية كما عليه أن يركز في دوره التنموي حيث أن تسيسه يعطل التنمية.

و لفت إلى أن حكم المحكمة الدستورية ألغى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي أصدرت مرسوم المجلس البلدي فإن لم يسحب و يعدل قانون الانتخابات و يصدر مرسوم آخر للترشح فسوف تعود الطعون و نرجع للمربع الأول، داعيا لاستقلالية المجلس البلدي وفك التشابك الذي يعاني منه الكثير من مؤسسات الدولة.

■ المناع: الحكم الصادر من «الدستورية» عنوان الحقيقة وعلينا أن نقبله ونتعامل معه

■ العميري: تفاجأنا بإبطال المجلس ونطالب الجميع باحترام حكم المحكمة الدستورية

نجلاء النقي وعدد من المشاركين

وطالب العنزي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بسحب قانون الانتخابات الحالي وإصدار قانون جديد خاص بالانتخابات.

بدوره، قال مرشح الدائرة الأولى حامد العميري أن الجميع تفاجأ بإبطال المجلس، ومع ذلك متفائلين جدا بأن نرى الكويت أفضل مما هي عليه الآن في المستقبل القريب، مطالبا بتعديل الدوائر الانتخابية و احترام حكم المحكمة الدستورية.

وأكد المحامي أحمد المليفي أن المرسوم له تداعيات قبل إصداره حيث تكونت معارضة خارجية «خارج البرلمان» إتخذت الشوارع منطقة للتعبير عن آرائها بطريقة غير قانونية، مبينا أن من أخطر المطالبات التي طالبوا بها الحصول على غالبية الحقائب الوزارية، كما أنهم توعدوا بأن يكون الشيخ جابر المبارك آخر رئيس وزراء من الأسرة و هذا الكلام مخالف للدستور حيث أن سمو الأمير هو من يقوم بتعين رئيس الوزراء.

و قال لو ان المعارضة تقدمت بطلب واحد من تلك الطلبات اثناء وجودهم في المجلس لحل الأمير مجلس الأمة، قائلاً لا اعتبر حكم المحكمة الدستورية حكم تاريخي و الكلام الذي يقال أن هذا الحكم من حقب الكويت كلام باطل « المحامي عبيد الوسمي قال إنه إذا قبل الحكم سنتحول إلى مماليك».

وبين أن كلمة ضرورة لم ترد مطلقاً في المادة 71 انما وردت في المادة 69 في قانون الأحكام العرفية التي حددت متى يحق لسمو الأمير أن يصدر مرسوم الضرورة.

وأضاف أن الأعضاء في مجلس 2009 رفضوا أن يعقدوا جلسة واحدة و لذلك حل سمو الأمير المجلس آنذاك، مؤكدا وجود مجموعة تريد أن تنقض على الدستور ومن حق سمو الأمير أن يحافظ على البلاد.

وأشار إلى المحامي عبيد الوسمي قال إن الأسرة الحاكمة لديها مسكلة نفسية مع الشعب «.. عيب يا دكتور الجامعة» أول مرة أرى شخص يربط حكم المحكمة بالعبودية، مضيفا ان الوسمي آتى إلى منطقة الشامية وقال في ندوة بعنوان «المقاطعون» أن الكويتيون طبقوا اعلى صور العصيان المدني لصدام و نحن نريد هذا النمط مع المرسوم « لا أشره عليك يا عبيد بل أشره على الديوانية التي رحت لها ».

وأكد المليفي أنه لم يتفاجئ بشيء من حكم المحكمة الدستورية حيث أكدت في تغريدات سابقة لي أن المرسوم صحيح 100 في المئة و أن حالة الاستعجال كانت محققة 100 في المئة، مبينا أن البعض يتساءل إن كانت المحكمة دخلت في شرط الضرورة و البعض الأخر توهم أن المحكمة نسبت ذلك لها.

بدوره، قال د.عايد المناع أن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية هو عنوان الحقيقة وعلينا أن نتعامل معه، مؤكدا أن الصوت الواحد ليس القضية و لكن الانتقال من الأربع أصوات إلى الصوت الواحد هي المشكلة.

وأكد عدم وجود معارضات للحكم و المعارضة ليست نكرة ومن يعارض الحكم يخالف الدستور و المادة الرابعة من الدستور واضحة إن الإمارة وراثية في ذرية مبارك الصباح، مبينا أن استقرار البلد سياسيا أفضل من التناحرات و لكي نستقر علينا أن نضع أيدينا على الجرح و نعالجه.

واضاف المناع أن قرار المحكمة أوضح إمكانية تعديل معين باعتبار أن استقرار البلد سياسيا هو الأهم، مؤكدا أن العله تكمن باننا في الكويت غير محددي الهوية ونحن لسنا في نظام برلماني و لا رئاسي، إضافة للمادة 56 من الدستور التي بموجبها يعين سمو الأمير رئيس الوزراء.

وقال إن المجلس الأخير نفر من الاستجوابات كون أن الحكومة لا تتمتع بأغلبية برلمانية مضمونة، مبينا أن مجلس ديسمبر 2012 طار و هو المجلس الذي كرروا أنه سيستمر إلى عام 2016، مؤكدا أن تحصين الصوت الواحد قد يعطي المعارضة نوع من الراحة النفسية، مشيرا إلى أن بعض القوى السياسية أعلنت خوضها للانتخابات القادمة.

وبين أن الحل الأمثل 50 دائرة بصوت واحد و يتم إعادة النظر في تشكيل الحكومة أو أن يحدث تعديل دستوري يعفيها من المساءلة السياسية، مؤكدا أن سمو الأمير سينظر لمصلحة البلد كما نظر في السابق.

■ المليفي: معارضو الشارع ارتكبوا مجموعة من الأخطاء التي تجب محاسبتهم عليها قانوناً

فاجأت المقاهي بالمنطقة الصناعية بحملة تفتيشية

«البلدية»: تحرير 20 مخالفة إشغالات ورفع 30 سيارة ومصادرة حمولة 5 لوريات في الجهراء

■ النجدي: حملاتنا متواصلة على المقاهي المخالفة وهدفنا تطبيق القانون

مفتشو البلدية فاجأوا مقاهي الجهراء

■ العتيبي: نتابع عن كثب عمليات رصد السيارات المهملة والسكراب في جميع المناطق

المفتشون يحررون مخالفات بسبب التجاوزات

نفذت إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الجهراء بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة بالبلدية حملة ميدانية شاملة استهدفت تجاوزات المقاهي على أملاك الدولة ورفع السيارات المهملة وذلك في المنطقة الصناعية بالجهراء وأسفرت عن تحرير 20 مخالفة إشغالات طرق ورفع 30 سيارة مهملة وتوجيه 35 تعهدا ومصادرة حمولة 5 لوريات من الكراس وبوكسات التلفزيونات إلى جانب إزالة 15 تسويرة والمقامة من الطابوق.

وترأس الحملة التي انطلقت صباحا مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق ممدوح النجدي مدعمة بقافلة من الشاحنات والآليات والعمالة تم خلالها مصادرة الكراسي والأعمدة المقامة على أملاك الدولة بدون وجه حق.

وقال مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق ممدوح النجدي في تصريح صحافي إن عمليات التصدي للتجاوزات المتمثلة بإشغالات الطرق مستمرة سواء على مستوى تجاوزات المقاهي أو ركن السيارات المهملة في الشوارع والساحات بالمحافظة بهدف تطهير مختلف المناطق من تلك المظاهر السلبية التي تشكل تعدياً صريحاً على الممتلكات العامة للدولة ، لافتا إلى أن عددا من أصحاب المقاهي قام بالاستحواذ على مساحات شاسعة أمام محلاتهم بدون أي ترخيص من البلدية مما يشكل عائقا كبيرا لحركة المرور والتعدي على حريات الآخرين فضلا عن إقامة أعمدة الإنارة ووضع الطاولات والكراسي خارج حدود المساحة المرخصة.

وأشار إلى أن الحملة شملت أيضا رفع السيارات المهملة من المنطقة الصناعية بالجهراء، مبينا أن الحملة سبقتها عمليات وضع إشعارات الإنذار على المركبات المهملة لرفعها من قبل أصحابها خلال مدة 24 ساعة، لافتا إلى أن تلك الإشعارات ونقل المركبات المهملة موثقة لدى سجلات البلدية، إذ يتم الاحتفاظ بجزء من إشعار الإنذار يتضمن المعلومات نفسها المدونة في الإشعار الملصق على السيارة المهملة، مشيرا إلى أن المدة الممنوحة لصاحب المركبة المهملة تعتبر مهلة أخيرة من أجل رفعها، كما يمثل الاشعار تنبيها وتحذيرا لنقل المركبة وحجزها ولم يتم الإفراج عنها إلا بعد دفع الرسوم المقررة.

بدوره، قال مراقب إشغالات الطرق فيصل العتيبي أن مخالفة لائحة إشغالات الطرق لها عدة إنعكاسات سلبية على المنطقة منها إعاقة عمليات التنظيف وجعلها مرتعاً سهلاً للحيوانات الضالة والحشرات والمخلفات، مشيراً إلى أن بلدية المحافظة تتابع عن كثب عمليات رصد السيارات المهملة والسكراب في جميع المناطق التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة للعمل على رفعها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق أصحابها.

وأوضح العتيبي أن الحملات في هذا الجانب مستمرة خاصة في المناطق الصناعية والسكنية والشوارع والساحات العامة والميادين، لافتا إلى ان لائحة النظافة العامة وإشغالات الطرق تعطي الحق في إنذار أصحاب السيارات المهملة والمعروضة للبيع وفي حالة عدم إستجابة أصحابها لإنذارات البلدية يتم رفعها وحجزها بموقع حجز البلدية بمنطقة أمغرة، مبينا ان الأعمال الرقابية مستمرة ولن تتوقف عند حد معين وأن العمل جار لتفعيل ذلك الدور على مختلف الأصعدة بما يتماشى مع مختلف الجوانب المتعلقة باللائحة.

من جهته، أكد رئيس قسم إشغالات الطرق بندر الشمري أن بلدية المحافظة تحرص على الحفاظ على المظهر العام من خلال سعيها المتواصل لمكافحة المشوهات والمظاهر السلبية، وكافة الممارسات التي تهدد الساحات العامة ، لافتا إلى أنها قامت ومن خلال حملاتها الميدانية بحث مالكي السيارات والآليات والمركبات القديمة والمهملة والأخرى المعروضة للبيع على عدم تركها في الأماكن العامة لأن ذلك يؤدي إلى عرقلة حركة السير والمرور ويحرم الجمهور من حقهم في إستخدام الساحات العامة والميادين.

وقال الشمري أن الحملات متواصلة على قدم وساق تجاه تجاوزات أصحاب المقاهي من مختلف الجوانب سواء من التعديات التي يتم إقامتها أو من خلال عدم التزامهم بلائحة إشغالات الطرق، لافتا إلى أن القانون سيتم تطبيقه على الجميع من أجل تحقيق المصلحة العامة.

ضم فريق العمل المفتشين سعد الهاجري، عبدالرحمن العرادة، الحسن الذايدي، غانم الخالدي، عواد الجليمة، جاسم الهاجري وراهي الشمري ومن إدارة العلاقات العامة انور حميد.

■ الشمري: هدفنا الحفاظ على المظهر العام من خلال مكافحة المشوهات والمظاهر السلبية